إذ نبدأ بالفقر فأن تزايد افراد المجتمع الذي يحتاجون القضاء او الحد من الفقر بجميع مظاهره ، من خلال استراتيجية مترابطة بما في ذلك تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتوفير العمالة اللائقة وبناء قدرة الفقراء على الصمود، وعلى ضوء ذلك وضعت خطة وطنية لاستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (٢٠١٨ – ٢٠٢٢) تسعى الى تحسين اوضاع الفقراء سواء من خلال تحسين دخولهم او من خلال تحسين فرص حصولهم على الخدمات ذات النوعية المناسبة وتهدف الاستراتيجية الى تخفيف الفقر بمقدار (٢٥%) حتى عام ٢٠٢٢ ،اذ سجلت اعلى المحافظات فقرا محافظة المثنى بمعدل (٥٢%) واقلها محافظة السليمانية بمعدل (٤.٥%).

اما الصحة فقد بلغ توقع الحياة عند الولادة للذكور عام ٢٠١٨ (٧١,٧) سنة مقارنة مع عام ٢٠١٤ اذ كان (٦٧,٧) وللإناث (٧٥,٦) سنة مقارنة مع العام ٢٠١٤ (٧٠) سنة، وكذلك حقق العراق انخفاض ملموس في معدل وفيات الاطفال فقد بلغ عام ٢٠١٨ (١٤) طفل لكل (١٠٠٠) مولود بينما في التسعينات للقرن الماضي بلغ (٦٠) طفل لكل (١٠٠٠) مولود.

اما التعليم فشهدت مؤسسات التعليم العالي تطوراً كبيراً في استخدام كليات علمية جديدة واضافة مباني حديثة في معظم الجامعات العراقية ، كما هناك مؤسسات اهلية ومنظمات غير حكومية لها دور هام في تنمية المجتمع المحلي، وبلغت نسبة الانفاق العام على التعليم من اجمالي الانفاق الحكومي حوالي (٢٢.٤%) لعام ٢٠١٩.

❖ اهم الاهداف لرؤية العراق للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

اولا : بناء الإنسان ويشمل:

١- تخفيف حدة الفقر

٢- توفير فرص عمل لائقة لجميع العاطلين عن العمل

٣- إنشاء نظام تعليمي عالي الجودة وشامل للجميع

٤- تعزيز نظام الرعاية الصحية الفعال والشامل

٥- توفير السكن اللائق وإزالة الأحياء العشوائية

ثانياً: الحكم الرشيد:

١- دعم سيادة القانون، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة، وتعزيز الحكم الرشيد
٢- تحسين اللامركزية الإدارية والمشاركة العامة في صنع القرار
٣- تعزيز النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد
٤- إصلاح الإدارة المالية العامة وتحقيق الاستدامة المالية

ثالثاً: الاقتصاد المتنوع:

١- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام
٢- زيادة كفاءة قطاع النفط
٣- تعزيز القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التنمية
٤- تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي
٥- تطوير البنية التحتية
٦- تعزيز القطاع المالي النشط والخاضع لإدارة جيدة

رابعاً: المجتمع الآمن:

١- تعزيز ثقافة التسامح والحوار والسلام
٢- ضمان النهوض بالأسر والنساء والفئات الضعيفة
٣- تعزيز قيم المواطنة والحد من أوجه عدم المساواة
٤- نشر روح الإنجاز والمبادرة والعمل التطوعي
٥- توفير حلول مستدامة للنزوح وللهجرة الداخلية والخارجية

خامساً: البيئة المستدامة:

١- الحد من تلوث البيئة ومن انبعاثات الاحتباس الحراري
٢- تعزيز الاستخدام الفعال للموارد المائية
٣- تعزيز الحفاظ على البيئة
٤- تطوير أنماط الاستهلاك والإنتاج لتحقيق الاستدامة البيئية
٥- حماية التنوع البيولوجي وإحياء أهوار بلاد ما بين النهرين

❖ **رؤية المجتمع الدولي لأهداف التنمية المستدامة:**

في العام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع **خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠(بأهدافها الـ١٧**، وغاياتها الـ١٦٩ ومؤشّراتها الـ٢٣١ الفريدة. وتهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّد الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية. كما أنّها تشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني.

وخطة عام ٢٠٣٠ متجذّرة تجذّرًا لا لبس فيه في حقوق الإنسان ومترسّخة بشكل واضح في **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان** وغيرها من الصكوك المعنية الأخرى مثل **إعلان الحق في التنمية (الفقرة ١٠(** .وتسعى أهداف التنمية المستدامة "إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع" (ديباجة خطة عام ٢٠٣٠) وهي قابلة للتطبيق عالميًا على جميع الأشخاص في جميع البلدان، بما فيها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. والأهم من ذلك، أنّه يجب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة تتسق مع القانون الدولي (الفقرة ١٨).

على الرغم من أن صياغة أهداف التنمية المستدامة المحددة لم تتمّ من منظور حقوق الإنسان، إلا أن العديد منها يعكس محتوى المعايير الدولية. فعلى سبيل المثال، يعكس الهدف ١ (القضاء على الفقر) والهدف ٢ (القضاء التام على الجوع) والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف ٤ (التعليم الجيد) والهدف ٦ (المياه النظيفة والنظافة الصحية) والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف ١١ (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، الكثير من المحتوى الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتناول الهدف ١٦ بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية بعض الأبعاد الأساسية للحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الأمن الشخصي والوصول إلى العدالة والحريات الأساسية. في حين أنّ الهدف ١٧ يتناول القضايا المتعلقة بالحق في التنمية ووسائل التنفيذ.

إنّ خطة عام ٢٠٣٠ مترسّخة في صميمها في مبادئ المساواة وعدم التمييز، وملتزمة بـ"شمل الجميع من دون أيّ استثناء" وبـ"الوصول أوّلاً إلى المستبعدين والمقصيّين"، وبإيلاء انتباه خاص إلى المجموعات المهمّشة، كما أنّها تخصّص هدفين لمكافحة التمييز وعدم المساواة (الهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين والهدف ١٠ بشأن الحدّ من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها) بالإضافة